الولاء للوطن والسيادة للشعب

مقترح: الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية

التقديم

تُعد الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية مؤسسة مستقلة مكلفة بمراقبة وتقييم كفاءة وشفافية وفعالية السياسات والبرامج الحكومية في مختلف القطاعات. يهدف عملها إلى ضمان توافق القرارات الحكومية مع أهداف التنمية الوطنية، وتحقيق أفضل استغلال للموارد العامة، وتلبية احتياجات المواطنين بفعالية، مع الالتزام بالحياد التام والاستقلالية عن المصالح الخاصة.

المهام الرئيسية

1. تقييم الأداء:

- مراقبة تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية باستخدام مؤشرات أداء رئيسية محددة مسبقًا (KPIs).
- إجراء تقييمات دورية لضمان تحقيق الأهداف المحددة وتعزيز الكفاءة المالية والإدارية.

2. تحليل أثر السياسات:

- دراسة تأثير القرارات الحكومية على التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.
- تحديد الثغرات والمعوقات وتقديم توصيات لتحسين تصميم وتنفيذ السياسات.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة:

- إصدار تقارير دورية تتضمن تقييمًا موضوعيًا لأداء الحكومة، التحديات، والتوصيات.
- تمكين المواطنين من الاطلاع على البيانات المتعلقة بالمشاريع والسياسات الحكومية، مع توفير قنوات مخصصة لاستقبال مقترحاتهم.

4. إشراك أصحاب المصلحة:

- تنظيم حوارات مفتوحة بين الأجهزة الحكومية والجهات الفاعلة، مع ضمان عدم تأثير هذه الأطراف على استقلالية عمل الوكالة.
- استقبال مقترحات المواطنين.

5. تطوير القدرات الحكومية:

- تقديم برامج تدريبية واستشارات فنية لتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية.
- تقديم توصيات قائمة على الأدلة لتعزيز الأداء الحكومي.

6. الامتثال والمراقبة:

- ضمان تطبيق القوانين والمعايير الوطنية عبر مختلف القطاعات.
- التحقيق في حالات الفساد أو سوء الإدارة واقتراح التدابير اللازمة لمعالجتها.

الهيكل التنظيمي

ستعمل الوكالة كهيئة مستقلة تحت إشراف مباشر من رئاسة الجمهورية وفق الهيكل التالي:

1. مجلس الإدارة:

- يتم تعيينه بالكامل من قبل السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية) لضمان استقلالية الوكالة.
- يضم خبراء في الإدارة العامة، الاقتصاد، القانون، والعلوم الاجتماعية، مع إمكانية مراجعة تشكيلته في المستقبل عند تطور نضج الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

2. رئيس مجلس الإدارة:

- يتمتع بخبرة عالية في السياسات العامة، الحوكمة، والتقييم الاستراتيجي.
- يكون عضوًا في مجلس الأمن القومي لضمان إدراج نتائج التقييمات ضمن الاعتبارات الاستراتيجية للدولة.

3. المدير العام:

- مسؤول عن الإشراف على الإدارة اليومية للوكالة وضمان تنفيذ مهامها بفعالية.

4. الفرق الفنية:

- مجموعات متخصصة في مجالات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الفلاحة، والاستدامة البيئية.
- تضم محللي بيانات، اقتصاديين، خبراء قانونيين، ومتخصصين في كل قطاع.

5. المجلس الاستشاري:

- يضم أكاديميين وخبراء مستقلين لتقديم المشورة حول الاتجاهات الناشئة في الإدارة العامة.

الصلاحيات والأدوات

1. جمع البيانات والتحليل:

- الوصول إلى قواعد البيانات الحكومية والمؤسسات العامة لإجراء دراسات معمقة.
- استخدام تقنيات تحليل البيانات المتقدمة لتقييم الأداء الحكومي.

2. التدقيق والتحقيق:

- إجراء عمليات تدقيق دورية على المشاريع والسياسات العامة لضمان الامتثال والجودة.
- حق طلب الوثائق الرسمية، مقابلة المعنيين، وزيارة مواقع تنفيذ المشاريع.

3. إعداد التقارير والتوصيات:

- نشر تقارير منتظمة تتضمن نتائج التقييم، التحديات، والتوصيات الموجهة للحكومة.
- إلزام الحكومة بالرد على التوصيات في إطار زمني محدد.

4. إشراك المواطنين:

- تنظيم اجتماعات عامة، ورش عمل، ومنصات رقمية لتلقي مقترحات المواطنين وتعزيز الثقة في الأداء الحكومي.

التمويل

نظرًا لحساسية الدور الرقابي للوكالة وضرورة ضمان استقلاليتها، يتم تمويلها وفق الآتي:

- يتم تمويل الوكالة حصرًا من ميزانية الدولة، مع تخصيص موارد كافية لاستدامة عملها.

آليات المساءلة

1. الرقابة الرئاسية والبرلمانية:

- تقديم تقرير سنوي إلى رئاسة الجمهورية ومجلس النواب لضمان الشفافية والمسؤولية الديمقراطية.

2. التدقيق الخارجي:

- إخضاع الوكالة لمراجعات مالية وإدارية دورية لضمان النزاهة والشفافية.

3. آلية الشكاوى والمقترحات:

- توفير قناة مباشرة للمواطنين وأصحاب المصلحة لتقديم شكاوى أو مقترحات حول أداء الوكالة أو السياسات الحكومية.

الخاتمة

يشكل إنشاء الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية خطوة حاسمة نحو تحسين كفاءة السياسات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في تونس. بفضل استقلاليتها وإشرافها المباشر من رئاسة الجمهورية، ستساهم الوكالة في ضمان اتخاذ قرارات حكومية أكثر فاعلية، وتحقيق نتائج تنموية أفضل، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.